

# التعريف والتقدير

## شرح أبيات سيبويه

المنسوب إلى أبي جعفر النحاس

القسم الثاني \*

الدكتور محمد خير الحلواني

عرضنا في البحث السابق ما أحاط بتحقيق هذا الكتاب من أوهام،  
وصوبنا ما استطعنا تصويبه من نصه ، وسيكون لنا في هذا البحث مسالك  
آخر ، نرود فيه مجاهل قد نصل بمدىها إلى الحقيقة ، أو إلى ما يشبه الحقيقة.

- ١ -

وأول ما يهمني الحديث عنه هو أن الكتاب في وضعه الراهن مضطرب  
أشد الاضطراب ، عبثت به أيدي النساخ ، وشوهته أيدي الملقين ، يدنو  
من كتاب سيبويه حتى يكاد يلتصق به ، ويبعد عنه حتى يكاد يعارضه ،  
وهو تارة كتاب في النحو في الكوفي ، يصدر عن مذاهبه ، ويستعمل

(\*) نشر القسم الأول من هذا المقال في الجزء السابق ( مج ٥٣ ج ٢ ص ٤١١ )

م (١٠)

- ٦٤١ -

مصطلحاته ، وثارة أخرى كتاب في النحو البصري يقول بأرائه ، وينحو نحوه ، ويردّ على نحاة الكوفة صراحة .

ولعل أهم ما فيه من اضطراب أنك تجد العنوان في شيء وما يتضمنه في شيء آخر ، ففي الباب الذي عقده لما يجري « على المعرفة من سببها » ساق شواهد لما يجري على النكرة دون المعرفة . ( انظر : الصفحة ١٧١ وما بعدها ) وفي الباب نفسه تجد مقاطع غير قصيرة تنتمي إلى أبواب بعيدة جداً عن الموضوع العام ، كمجيء الأسماء الجامدة صفات كالمشتقة ( ص ١٧٢ ) واستعمال لغة : أكلوني البراغيث ( ص ١٧٣ ) وواضح جداً أن عنوان الباب لا يحتمل هذه الشوائب .

وفي باب سماه ( باب ما يرتفع ) ساق هذا الشاهد :

وإن اللبون إذا ما لُزّ في قرآنٍ لم يستطع صولة البزلِ القناعيس  
وقال بعده : « حجة بأن ( ابن اللبون ) لا يكون معرفة إلا بالألف واللام ، ولو أخرجت منه الألف واللام كان نكرة ( ص ١٩٣ ) وساق شواهد أخرى فيها ( بنات الماء ) و ( التريا ) وكلها يجمعها باب آخر سماه سيبويه ( باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ) ، وليس هذا فحسب ، بل انتقل إلى شواهد أكثر مجافاة للموضوع العام ، تدور حول استعمال ( من ) نكرة موصوفة ، ( ص ١٩٤ وما بعدها ) . ثم انتقل بعد ذلك إلى تقديم صفة النكرة على موصوفها ( ص ١٩٦ ) .

وفي باب آخر سماه « باب من العطف على المضمرة » تحدث عن حروف الجر التي لا يجوز أن تجر الضمائر ( ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ) وفي باب

( أي ) تحدث عن استعمال ( مَنْ ) نكرة موصوفة ( ص ٢٦٦ ) وعن استعمال ( ذا ) اسماً موصولاً ( ص ٢٦٧ ) وفي باب ( ما يذهب فيه الجزاء - أي ما يأتي فيه جواب الشرط غير مجزوم - تحدث عما لا يذهب فيه الجزاء ( ص ٢٩١ ) وعن جواب الطلب ( ص ٢٩٤ ) . وهذا كثير . ويرتد بعض هذا التباين بين العنوان وما يتضمنه إلى أن الكتاب في أقسامه الأخيرة ، يتابع سيبويه في استطراداته التي يوضح فيها قياساً أو يشرح بها ظاهرة ، فهو يثبت الشاهد من دون تهيد ، بل من دون إشارة إلى ما يريد ، ولا يجد في نفسه حاجة إلى أن يربطه بعنوان الباب الكبير ، كما يرتد بعضه الآخر إلى عملية النسخ ، فلا أشك في أن الناسخ أو النساخ الذين تعاوروا على نقل الكتاب ، قد قدموا مقاطع فيه ، وأخروا أخرى ، جهلاً أو سهواً .

### - ٢ -

ولكن الشيء الذي يشير الانتباه هو ذلك التباين الغريب بين عنوانه جملة ، ومحتواه العام ، فهو موسوم بشرح أبيات سيبويه ، والحقيقة أنه ليس كذلك ، وإنما هو في قسمه الأول كتاب مستقل في النحو ، قد يلتقي بسيبويه في بعض الأبواب والشواهد ، ولكنه ينأى عنه في المصطلح ، والمذهب ، وبمض الأبواب ، وهو في قسمه الأخير تلخيص لسيبويه ، لا شرح لشواهد .

والذي يؤكد ذلك ما يلي :

١ - فيه أبواب ليست من أبواب كتاب سيبويه ، من ذلك الباب الذي عقده لـ ( ما يكون ظرفاً وما يكون اسماً ) فهو باب خاص مرتبط به



سيبويه مروراً عابراً في بعض فصوله ، ( انظر : ٧٩/١ ، بولاق ) ولم يفصل التفصيل الذي تجده في هذا الكتاب . أضف إلى ذلك أنه لا يلتقي بسيبويه بغير شاهد واحد ، ثم لم يقف منه موقف الشارح ، بل عرضه عرض المحتج به ، وزاد عليه شاهدين آخرين ، وفوق ذلك تراه ينقل عن الخليل ويونس ، ويعرض للغة اليمن ولغة مضر ، وليس شيء من هذا في سيبويه (١) .

ويتبع ذلك أنه يبدأ بعض الأبواب بدءاً بعيداً عن كونه شرحاً لشواهد خاصة ، ويدل على أنه كتاب مستقل ، يقول في ( باب المضاعف الذي يرد على أصله في الشعر ) : « اعلم أنهم يبلغون بالمضاعف من الكلام الأصل في الشعر ، نحو : رددوا ، وشدوا ، يريد : شدوا ورددوا ، قال الشاعر :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضينوا  
فرد التضعيف كما ترى ، وإنما يفعلون ذلك على أن يردوا الفعل إلى أصله ، وأصله : ضنوا ، بنونين » ( الصفحة ١١ ) .

وفي باب آخر عقده لإسقاط حروف الجر ، ومماها ( الصفات ) - كما يسميها نخلة الكوفة - قال : « إذا حسنت الصفة في اسم ، ثم نزعها منه ، فانصب الاسم الذي نزعته منه الصفة ، قال الشاعر :

أمرك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسبٍ  
فقال : أمرتك الخير ، على معنى : أمرتك بالخير » ( ص ٢٥ )

(١) وانظر أيضاً : ٢٩ و ١١٨

وهذا في القسم الأول كثير وتقع عليه أحياناً في القسم الثاني ( انظر : ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ) .

٢ - وهناك شيء آخر ذو دلالة واضحة جداً ، هو أن كثيراً من شواهده يوجهها غير توجيه سيبويه ، بل يخالفه فيها أحياناً ، من دون أن يذكر رأي سيبويه ألبتة ، ولا سيما في القسم الأول منه ، وقد يقع هذا في القسم الثاني .

ولاشك أن عرض الشواهد كلها هنا يحتاج إلى مكان أرحب مما يتسع له هذا البحث ، ولهذا سأكتفي بعرض ثلاثة نماذج فقط ، مشيراً إلى مواضع النماذج الأخرى .

● ساق في بعض الأبواب قول ضايب البرجمي :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله ، فإني ، وقتار بها ، لغريب

وقال عنه : « مقدم ومؤخر ، ومعناه : فإني لغريب بها وقيار ، قال : وصحبت الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ينشدان هذا البيت بالنصب . ( ص ٣٣ ) .

ففي هذا النص شيئان يخالف بها سيبويه ، أولهما أنه اعتمد رواية الرفع في ( قيار ) ، على التقديم والتأخير كما قال ، أما سيبويه فقد اعتمد رواية النصب ، والثاني أنه جعل رواية الرفع أجود من رواية النصب ، فقال : « وأجوده الرفع » . أما سيبويه فقد ساقه ليدل على أن خبر الأول يجزىء عن خبر الثاني . ( انظر ١ / ٣٨ بولاق ) . والغريب أن المؤلف يروي سماعه عن الخليل وعيسى بن عمر ، وهي الرواية التي توافق رواية سيبويه الذي أخذ عن الشيخين كليهما .

● وفي موضع آخر أثبت الشاهد المعروف :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

ثم شرحه بقوله : « يا سارق الليلة ، فأضاف إلى الليلة حين جاورت الليلة الاسم الذي أضيف إليها ، فأما الخليل فإنه أنشدني :

يا سارقَ الليلةِ أهلِ الدارِ

على تأويل : يا سارق أهل الدار الليلة . فيها لغتان ، يا سارق الليلة أهل الدار ، لغة بني تميم ، ويا سارق الليلة أهل الدار ، لغة قيس ، . ( ص ٤٤ - ٤٥ ) .

والرواية التي سمعها المؤلف من الخليل أثبتتها سيبويه ، ولكنه لم يجعلها لغة قيس ، كما فعل المؤلف ، بل قصرها على ضرورة الشعر ، قال : « ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار . إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور . » ( سيبويه ١/٨٩ - ٩٠ بولاق ) .

● وأثبت في موضع آخر قول رؤبة :

إني وأسطارِ سطرِن سطرًا

لقائل : يا نصرُ نصرُ نصرًا

ثم قال : « فهذا يروى على ما أخبرتك به ، ويرويه بعضهم : يا نصر نصرًا نصرًا . على : انصرتني انصرتني . فوضع المصدر وهو قوله : نصرًا مكان : انصرتني . كما تقول : ضرباً ضرباً ، تريد : اضرب اضرب . » ( ص ٢١٤ - ٢١٥ )

وأعله يريد بـ ( بعضهم ) شيوخ سيبويه ، لأنه في ( الكتاب ) على رواية النصب ، وأنت تراه يجعل ( نصرًا ) مفعولاً مطلقاً ، على حين يجعلها سيبويه عطف بيان . ( انظر ١/٣٠٥ بولاق ) .



ومعظم توجيهاته في باب الاستثناء لا تختلف عن توجيهات سيويه فحسب ، بل تناقضها مناقضة صريحة ، كاشواهد ذات الأرقام ( ٤٨٠ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ) فهو يصدر فيها عن مذاهب كوفية ثابتة في كتب الكوفيين ، وفي كتب من نقلها من المتأخرين .

٣ - وهناك دليل ثالث ، هو أن المؤلف ينقل بعضاً من شواهد سيويه عن الشيوخ القدماء ، وبعض ما ينقله عنهم من تأويلات لأوجه الظواهر لم يثبتها سيويه ، وسأعرض من ذلك نموذجين اثنين :

● اثبت في الصفحة ( ٤٥ ) هذا البيت :

وكرارِ خلفِ المُحجِرِينِ جوادِہِ إذا لم يحامِ دونِ أتى حليلها

ثم علق عليه بقوله : « قال : وكرارِ خلفِ .. حين فرق بين الاسم والاسم أضاف إلى الصفة ، وأحلها محل الاسم ، وأما يونس فإنه أنشدني :

وكرارِ خلفِ المُحجِرِينِ جوادِہِ

على تأويل : وكرارِ جوادِہِ خلفِ المُحجِرِينِ . »

فهذا البيت من رواية سيويه حقاً ، ولكن رواية يونس لا وجود لها في (الكتاب) ( انظر ٩٠/١ بولاق ) وروايته إنشاد يونس بهذه المباشرة يقطع بأن المؤلف أخذ عن يونس ، ولم ينقل الشاهد عن سيويه .

● وفي الصفحة ( ١٣٥ ) أثبت قول الشاعر :

يا ممي إن تفقدي قوماً ولدتهم أو نخناسيم فإن الدهر خلاس  
عمرؤ وزيد مناة والذي عهدت بطن عرعر آي الضيم عباس

ثم قال : « والحليل رواه بالذهب على البدل . » ورواية الحليل ورأيه

لم يذكرهما سيبويه ألبتة . ( انظر : ٢٢٥/١ بولاق ) .

وعلى هذا نجد المؤلف لا يشرح رأي سيبويه ، ولا يوضح توجيهه الذي ذهب إليه ، بل يروي عن الشيوخ القدماء انشاداً خاصاً ، على أن بعض هذه الشواهد تلتقي برواية سيبويه ( انظر : ٩ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٤ ، ٥٧ ، ١٣٤ )

٤ - والدليل الرابع يعضدُ الدليلَ الذي قبله ، فهناك شواهد ليست في سيبويه ، وقد نقلها المؤلف عن أمثال الخليل ويونس ، أو عن العرب مباشرة ، مما يؤكد أن الكتاب ليس شرحاً لشواهد ، وأن مؤلفه قديم معاصر لأوائلك الشيوخ ، وأن له سماعاً من فصحاء العرب ، فمارواه عن الخليل وليس في سيبويه قول الشاعر :

إن الحي والقوم الذي أنا منهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ  
( ص ٥٩ )

وقوله :

فلا انسو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به لهم مقيم  
( ص ٤٩ )

وهذا من شواهد النحو التي شاعت في المتأخرين .

أما ما أنشده عن يونس وليس في سيبويه فهو قول الشاعر :

إن شرح الشباب والشعر الأسمود ما لم يعاص كان جنونا  
( ص ٣٥ )

وقوله :

وأعور من نهبان أمثانهاره فأعمى وأما ليله فبصير  
( ص ٤٨ )



وبما رواه عن العرب التميميين قول ذي الرمة :

تلك الفتاة التي علقنها عرضاً إن الكريم وذا الاسلام يختلب  
( ص ٣٦ . وانظر : ٤٧ ، ٦٢ )

٥ - وفي معظم المواضع تجد عبارته في تحليل الشاهد وشرح  
ظاهريته تقصر عن عبارة سيوييه ، بل تكاد تكون مبهمه إذا هي قيدت  
إليها ، والمعروف أن كتب الشروح إنما تفيض في التوضيح ، وتعرض  
الظاهرة عرضاً أكثر تفصيلاً من عرض الكتاب المشروحة شواهد . ودونك  
هذه النذج الثلاثة :

● وفي الصفحة ( ٢٥٦ ) أثبت بيت ( الكتاب ) :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا

وكل ما قاله في شرحه هو : « أراد : وهذا ليا ، ففصل وقدم . »  
أما عبارة سيوييه فهي : « كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير  
الواو بين ( ها ) و ( ذا ) » ( ٣ / ٣٥٤ هارون ) فليت شعري كيف يكون  
ذاك الكلام شرحاً لهذا . ??

● وأثبت في الصفحة ( ٢٦٠ ) قول يزيد بن الحكم :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منوى

وقال بعده : « حجة بأنه قال : لولاي ، ولم يقل : لولا أنا ،  
لأن ( لولا ) ترفع ، وأنا ضمير مرفوع . » أما سيوييه فقد ساق في  
الظاهرة كلاماً طويلاً ثم أثبت الشاهد ( انظر ٣ / ٣٧٣ هارون ) .

● وفي الصفحة ( ٢٩٩ ) أثبت قول الشاعر :

صدت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ثم علق عليه بقوله : « قاما لا يلبيه إلا الفعل ، وفصل في هذا البيت . »  
أما سيبويه فقد ذكر أنهم أخلصوا ( قاما ) للفعل ، ولكن « قد يجوز  
في الشعر تقديم الاسم » . ( انظر ٣/١١٥ )

٦ - وإلى جانب هذا نجد في الكتاب ظواهر نحوية مشروحة  
ولم يثبت المؤلف لها شواهد ألبتة ، من ذلك قوله : « ويمنع صرف  
المعدول من الأسماء مثل : جمار ، وحذام ، ورقاش ، وحلاق ، وبداد ،  
وجماد . ف ( جعار ) معدول عن جاعة ، وسميت بذلك لعظم بطنها ،  
وهي الضبع . وجماد معدول عن جامدة ، وحلاق عن حالقة ، و . . .  
السخ » ( ٣١٥ - ٣١٦ )

وكذلك فعل في قوله : « وقالوا حجة وحاج ، وساعة وساع ، وقالوا :  
تمر وتمر ، وحيقة وحيق . » ( ص ٣٢٧ )

ولا شك أن مثل هذه الظواهر المشروحة بلا شواهد ، ذات دلالة على  
طبيعة الكتاب ، وعلى أنه ليس بشرح للشواهد .

٧ - وإلى جانب هذه الأدلة المتقدمة ، نجد المؤلف قاما ينسب  
البيت إلى قائله ، وكثيراً ما يكتفي بقوله : قال ، أو : قال الشاعر ،  
وأى كتاب في شرح الشواهد يفعل هذا ؟ فمنذ فجر الدراسة النحوية عني  
النحاة بشواهد سيبويه ، ونسبوا معظمها إلى قائلها ، وهي قصة معروفة  
تناقلتها كتب الطبقات والأخبار ، فكيف يتصدى شارح لأبيات سيبويه  
ولا يكلف نفسه مؤونة النسبة ، بل إنك لتجد البيت في سيبويه منسوباً  
إلى قائله ، ولا تجده كذلك في هذا الكتاب .

٨ - وآخر هذه الأدلة أنك تجد المؤلف لا يذكر اسم ( سيبويه )

أبتة ، في ممرض الحديث عن الشاهد ، ولا في معرض شرح موضع الظاهرة المحتج لها ، وإنما ذكره في الكتاب كله مرتين فقط ، ذكره ذكراً ثابراً ، كأن ينقل عنه خبراً أو ينسب إليه رأياً . ( انظر : ٢١٣ ، و ٣٢٧ ) وكان أقرب إلى المنطق أن يكثر من ذكره والعودة إلى آرائه ومذاهبه ، كما تفعل كتب الشروح المعروفة .

٩ - وعلى الرغم من هذا كله نجد مواضع من الكتاب تدل دلالة واضحة على أنه متصل بسيبويه وشواهد ، على شكل يوحى بأنه تلخيص له ، لا شرح لأبياته فقط ، ولا سيما في قسمه الثاني ، ففي الصفحة (١٤١) أثبت قول الشاعر :

ومن يك سائلاً عني فإني وجروة لا تُزار ولا تمار  
وقول الآخر :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بهما لغريب

ثم قال : « وضع هذين البيتين حجة في أنه صير الواو في معنى (مع) يريد : فإني مع جروة - فإني مع قيار » . وبلقائك مثل هذا في الصفحات ( ١٤٢ ، ١٤٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ) .

ولاشك أن هذا الاضطراب في أبواب الكتب يدل على أنه غير مسوي ، وأنه لم يؤلفه رجل واحد ذو مذهب واضح ، ولقد حرت في أمر مؤلفه أول الأمر ، ثم استوى لي رأي هو إلى اليقين أقرب منه إلى الشك والزعيم ، وهو أن الكتاب في أوله ملفق من أحد كتابي الكسائي أو كليهما أعني : المختصر في النحو ، والحدود ؛ أما قسمه الثاني فأخوذ



من كتاب أبي عمر الجرمي ، الذي لخص فيه كتاب سيبويه ، وذلك أن ناسخاً على مقدار غير قليل من الجهل لفق كتاباً في النحو جمعه من هنا وهناك ، نقل فيه مذاهب شتى لا تجتمع في كتاب واحد ، وربط فيه بين المتباعدات التي لا يدنو بعضها من بعض .

والذي يدل على أن قسمه الأول من كتابي الكسائي أشياء كثيرة ، دونك بيانها وتفصيلها :

١ - ان المؤلف يروي مباشرة عن عيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وأبي الحسن الأخفش ، ويذكر ذكراً عابراً سيبويه وقطربا ، ( انظر : ٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ . ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ) ، وتحتفي هذه الأسماء في القسم الثاني ، وإذا ذكرت فإنما يكون الكلام فيها منقولاً عن سيبويه ( انظر : ٣٧٧ ، ٣٠٨ ) .

والمهم في الأمر أن الكسائي هو النحوي الكوفي الذي لقي هؤلاء الشيوخ وروى عنهم ، أما تلميذه الفراء فقد لقي يونس بن حبيب وسيبويه ، والأخفش ، وقطربا ، ولكنه لم يرو عن غير يونس .

٢ - ويؤكد هذا أيضاً ما في القسم الأول من دلالة على سعة رواية المؤلف ، فهو ينقل عن العرب الفصحاء مباشرة دون واسطة ، إذ روى عن بني دارم ، ونهشل ، وعيس ، وأسد ، وقيس ، ( انظر : ١٩ ، ٢١ ) وقد يعمم في الرواية ، كأن يقول : وبنو تميم الشاميون ، يجعلون كذا وكذا . أو : سمعت بعض التميميين ينشدون ، أو بعض الكنديين ، أو يقول : الجانون يقولون كذا ، أما المضربون فيقولون كذا ... أو : أهل

الغور ينشدون ، وبعض العرب النجديين . ( انظر : ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ) وهذا أسلوب كوفي نجده في كتاب الفراء : معاني القرآن ، أو كتابه : المذكر والمؤنث ، ونجده في كتب ثعلب وأبي بكر بن الأنباري الكثيرة ، أضف إلى ذلك أن الكسائي رحل إلى البادية وأنفذ فيها خمس عشرة قنينة حبر - كما تقول الرواية - عدا ما وعته حافظته من كلام العرب ورواياتهم . والأماكن التي يجدها هذا الكتاب تطابق الأماكن التي ارتادها الكسائي ، وهي بوادي نجد ، وتمامة ، والحجاز .

٣ - وفوق هذا نجد في الكتاب مذاهب كوفية صريحة ، بعضها ينسب إلى الكوفيين جميعاً ، وبعضها ينسب إلى الكسائي خاصة ، وهي :

أ - القول بأن خبر ( ما ) الحجازية منصوب بنزع الخافض ، لا بـ ( ما ) نفسها كما يرى سيبويه ونحاة البصرة ( انظر : ٣٦ ، ٥٧ ) .

ب - جواز العطف على اسم ( إن ) بالرفع قبل مجيء الخبر ، وإن كان اسمها معرباً ، وهذا رأي ينسب إلى الكسائي خاصة ، ( انظر : ٣٦ ، ٣٥ ) .

ج - جعل فاء السببية هي الناصبة للفعل المضارع ، لا ( أن ) مضمرة وجوباً كما يرى البصريون ( ص ٥٠ ) .

د - جعل ( إن ) المخففة من الثقيلة نافية ، واللام الفارقة بعدها أداة حصر ، وهذا مذهب كوفي مشهور ( انظر : ٥٩ ) .

هـ - جعل ( إلا ) في الاستثناء بمعنى الواو في بعض المواضع . ( انظر : ٢٤٥ - ٢٤٦ ) وهذا مذهب ياباه البصريون ويرفضونه .

٤ - وكذلك نجد مصطلحات كوفية كتسمية الزائد حشواً ، وتسمية حرف الجر صفة ، وتسمية النفي ججداً ، وتسمية الفعل المتعدي واقعاً ، ( انظر : ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٦٢ ) . صحيح أن بعض البصريين استعملوا أحياناً بعض هذه المصطلحات ، إلا أنك حين تضع هذا الدليل بجانب ما تقدمته تجده مما يستأنس به ، ويركن إليه .

٥ - وهناك دليل آخر هو ما نجده في القسم الأول خاصة من نسبة الأوجه النادرة التي يابها البصريون إلى لهجات عربية ، وتلك سمة كوفية تلتصق في آثار النحاة الكوفيين ، وفي كتب الطبقات التي تحدث عنهم ، ( انظر : ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ) .

٦ - وفي موقفه من القراءات دليل آخر ، فهو لا يسكاد يذكر من القراء إلا ابن مسعود ، وهو - كما تعرف - مقرئ أهل الكوفة ، وكثيراً ما يذكر في كتب نحاتهم . ( انظر : ٦٠ ، ٦١ ) .

هلى أن الكتاب يضطرب في هذا نفسه ، إذ نراه يتناقض ، ويذكر من الأوجه أو يبدي من الظواهر ما ينبغي أن يكون كوفياً ، فعلى الرغم من أنه ذهب مذهب الكوفيين في عمل ( ما ) الحجازية في ( ص ٢٦ ، ٥٧ ) . نراه يعود إلى رأي البصريين في الصفحة ( ٧٧ ) فيجعلها عاملة عمل ( ليس ) ، ويجعل الخبر منصوباً بها لا بنزع الحافض .

بل إنه يذكر الكوفيين ويرد عليهم في بعض الأحيان ، وقد يسميهم بغداديين ، كما كان يفعل بعض نحاة القرن الرابع كابن السراج ، والفارسي ، وابن جني . ( انظر : ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٢٠ ) .



- ٤ -

بقي أن نتحدث عن القسم الثاني من الكتاب ، وهو الذي أُخِذَ من كتاب الجرمي الذي حُص في كتاب سيبويه . فالمعروف في تاريخ هذا العلم أن أبا عمر الجرمي من أوائل النحويين الذين عنوا بالكتاب ، وبشواهدة ، وقد هيات له عنايته أن يلخص الكتاب كله على مسعته وشموله ، ولقب ملخصه هذا بالفرخ ، أي فرخ كتاب سيبويه ، وقد اختلف القدماء في تقويته ، فعده بعضهم كتاباً جيداً ، ورآه آخرون ضعيفاً غير سوي . ( انظر : إنباء الرواة ٨٠/٢ وما بعدها . والزيدي ٧٤ ط ٢ ) ، وبغية الوعاة ٩/٢ )

والحق أن الكتاب في صفحاته المتأخرة يلتصق التصاقاً محكماً بكتاب سيبويه ، لا يخرج عليه ولا يخالفه في الرأي ، بل إنه ليتابعه في استطراداته التوضيحية ، جاعلاً شواهده هي المنطلق إلى الحديث الموجز عن القاعدة اللغوية .

ولا بد هنا من ذكر الأمثلة ، وسأكتفي باثنين فقط إشاراً للإيجاز :

١ - جاء في الصفحة ( ٢٥٩ ) ما يلي : « قال الشاعر :

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقدُ بعض ما لي

حجة أنه قال : ليتي ، ولم يقل ليتني . »

أما كلام سيبويه فهو : « قال الشعراء ليتي . إذا اضطروا ، كأنهم

شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاري . والمضمر منصوب ، قال الشاعر :

كمنية جابر ... الخ . » ( ٣٧٠/٢ هارون )

وواضح من النصين أن الكلام في الأول موجز غاية الإيجاز ، وأنه يتابع سيبويه في الفكرة والشاهد .

وفي الصفحة ( ٢٠٥ ) وما بعدها باب خاص عن ( كم ) ، جاء فيه ما يلي :

« وجداء لا يُرْجى بها ذو قرابة لعطف ولا تخشى السماء رببها

هذا حجة لإضمار ( رب ) . كأنه قال : ورب جداء . »

فـ و كما ترى يتحدث عن ( رب ) وإضمارها بعد الواو ، وليس لهذا صلة بباب ( كم ) ولكنه يتابع سيبويه في بعض أقيسته التي يوضح بها الظاهرة ، ف ( كم ) الخبرية يجر تمييزها بـ ( من ) مقدرة ، لا بالإضافة ، وقد قيس هذا على إضمار ( رب ) بعد الواو والفاء وبـ .

ولمى جانب هذا نجد ينقل أحياناً عبارة سيبويه اللفظية ، كما فعل في الصفحة ( ٢٢٥ ) حيث أثبت قول الشاعر :

فهي ترني بأبي وابنيما

قال : « وإنما أراد : وابني ، و ( ما ) زائدة وصل بها كلامه ، ( وإنما حكى نديتها ) » فالعبارة الأخيرة لفظ سيبويه نفسه . ( انظر : ٢٢٣/٢ هارون ) وفيه : « وإنما حكى نديتها » .

وجاء في الصفحة ( ٢٥٤ ) عند الكلام على قول الشاعر :

بعد اللتيما ، والتي واللاتي

« وحذف المضاف إليه ليس بأشد من حذف صلة التي . » وجاء في سيبويه : « فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم . » ( ٣٤٧/٢ هارون ) . وكذلك نجد مثل هذا في الصفحة ( ٢٣١ )

حيث يقول عن ذي الرمة : « كان يسميها مرة مية ، ومرة ميا ، وهو لفظ سيبويه نقله عن شيخه يونس بن حبيب . ( انظر : ٢٤٧/٢ هارون ) .  
وثمة شيء آخر هو أن المؤلف يشوه في بعض المواضع البحث النحوي الذي في سيبويه ، حتى إنك لاتكاد تقف على غرضه إن لم يكن بجانبك كتاب سيبويه ، فبدلاً من أن يكون هو شرحاً لـ ( الكتاب ) تجد ( الكتاب ) شرحاً له ، ودونك مثلاً واحداً على هذا :

جاء في باب ( كم ) ما يلي : « قال الشاعر :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلا  
يدكرنيك حين العجول ونوح الحمام ينادي هديلا

حجة للفصل ، وذلك أنه فصل بين ( ثلاثين ) وبين ( حولاً كيلا )  
بالهجر ، ولو جاء الكلام على وجه لقال : ثلاثون حولاً ، كما تقول :  
ثلاثون درهماً لك عندي ، ولاتقول : ثلاثون لك عندي درهماً ، ( ص ٢٠٥ )  
فالباب كما ترى باب ( كم ) ، والكلام كله يتلوه من ذكر ( كم )  
ومن طيفها ، وموضع الشاهد نفسه غامض ، ولا بد لك من العودة إلى  
( الكتاب ) حتى تقف عليه ، فسيبويه يوازن بين ( كم ) وألفاظ العقود  
من حيث جواز الفصل بينهما وبين التمييز ، أما ( كم ) فالفصل بينها  
وبينه عربي جيد ، لأنها اسم جامد لاتصرف لها في التقديم والتأخير ،  
وإنما هي ملازمة لصدر الكلام ، أما العقود فإن الفصل بينها وبين ما يميزها  
قيح ، لأنها أسماء متصرفة ، تتقدم وتتأخر ، وإذا حصل الفصل فإنما  
يحصل في ضرورة الشعر ليس غير . ( انظر : ١٥٨/٢ هارون ) ذلك هو  
موضع الشاهد ، فأين هو بما جاء في الكتاب المحقق ؟

م (١١)



وأحياناً ترى المؤلف يخطئ فهم سيوييه ، وتضل به السبل إليه ، وقد وقع منه هذا في غير موضع من كتابه ، ودونك مثلاً واحداً عليه :  
جاء في الصفحة ( ٢٣٨ ) عند الكلام على قول الشاعر :

أودي ابن جلهم عبّاد بصرمته      إن ابن جلهم أمسى حية الوادي  
« رخم جلهمة ، وهي أمه . » وجاء في كتاب سيوييه ( ٢٧٢/٢ هارون ) :  
« وأما قول الأسود بن يعفر :

... البيت ...

فإنما أراد أمه جلهم . والعرب يسمون المرأة جلهم ، والرجل جلهمة . »

وإذن فإن البيت يخلو من الترخيم ، وإنما أتى به سيوييه لينبه على ذلك ، فالشاعر يريد أمه ، واسمها : جلهم ، بغير تاء ، فأتى به على حقيقته من دون حذف . ولو كان يريد أباه لكان في الكلام ترخيم . (١)

\* \* \*

نخلص من هذا كله إلى أن ناسخاً متأخراً أتى على حدود الكسائي ومختصره ، وعلى تلخيص الجرمي للكتاب ، فنقل من هذا ومن ذلك ، ولفق بين الآراء المتباينة ، فأتى كتابه المنسوخ بمسوخاً مشوهاً ، لا هو بالنحو الكوفي ، ولا هو بالنحو البصري ، ليس شرحاً للشواهد وليس بعيداً عن الشواهد ، وليت الجهد الذي بذل في تحقيقه توفر على كتاب أكثر نفعاً ، إذن لأفاد في نشر التراث ، وقدم ما يحتاج إليه .

محمد خير الحلواني

(١) وانظر مثل هذا في الصفحة ( ٣٢١ )